

المحور الثالث المعوقات التي تحول دون تفعيل الاتفاقية وتنفيذها مع إشارة خاصة إلى دولة قطر

أولاً : المعوقات القانونية : على المستوى الدستوري :

1. عدم النص في الدساتير على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة
2. عدم توافر ضمانات دستورية تكفل للمرأة الحق في التمتع بالحقوق العامة (الوظائف , التعليم, الصحة وغيرها)

الضمانات الدستورية الواردة في الدستور القطري لمنع التمييز ضد المرأة .

• يقوم المجتمع القطري على دعائم العدل, والإحسان, والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق. م(18).

• المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة. م(34)

• الناس متساوون أمام القانون, لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس, أو الأصل, أو اللغة, أو الدين. م(35)

• الأسرة أساس المجتمع, قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن, وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها, وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها.

ب- على المستوى التشريعي :

- 1- وجود فراغ تشريعي في بعض أنظمة الدول, لا يعكس مبدأ المساواة.
- 2- وجود تمييز واضح داخل الأنظمة التشريعية الوطنية للدول ضد المرأة (قوانين العمل, قانون العقوبات, قانون الأسرة).

الضمانات التشريعية التي كفلتها القوانين القطرية لعدم التمييز ضد المرأة .
شهدت البنية التشريعية القطرية تحولات, تعكس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة نذكر منها الآتي:

- القانون رقم 22 لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة .
- القانون رقم 38 لسنة 1995 بشأن الضمان الاجتماعي .
- القانون رقم 7 لسنة 1996 بشأن تنظيم العلاج الطبي والخدمات الصحية في الداخل.
- القانون رقم 24 لسنة 2002 الخاص بالتقاعد والمعاشات .
- قانون الاتجار بالبشر رقم 15 لسنة 2011م.

ج- على المستوى المؤسسي :

- 1- عدم إنشاء آليات وطنية تهتم بقضايا المرأة.
- 2- عدم وجود مؤسسات يكون هدفها الأساسي التعريف بحقوق المرأة.
- 3- عدم اهتمام منظمات المجتمع المدني بقضايا المرأة, واعتبارها في ذيل قائمة اهتماماتها.

د- على المستوى الدولي :

- عدم انضمام الدول إلى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- عدم مساهمة الدول أو مشاركتها في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الاهتمام بقضايا المرأة .
- عدم مشاركة الدول بفعالية في الجهود الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- النظر كل ما يأتي من المجتمع الدولي بشأن حقوق المرأة نظرة شك, و اعتباره تدخلا في الشأن الوطني أو الداخلي .
- المبالغة في فكرة السيادة الوطنية, بما يعوق جهود القضاء على كافة أشكال تمييز ضد المرأة.

الوضع القانوني لدولة قطر على المستوى الدولي

انضمت دولة قطر إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة نذكر منها :

•اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (تصديق عام 2009).

•بروتوكول منع وقمع و معاقبة الاتجار بالنساء و الأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لعام 2009م.

•اتفاقية القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة.

ثانياً : المعوقات الثقافية :

أدركت الاتفاقية منذ الوهلة الأولى, أن تنفيذ أحكامها مرهون بالثقافة المجتمعية السائدة عن المرأة ودورها في المجتمع, لذلك فإن هناك مبررات مثل :-

• وجود ثقافات وطنية تحول دون مشاركة المرأة في المجتمع.

• وجود أعراف سائدة داخل الدول بأن المرأة أقل شأن من الرجل.

• النظر إلى المرأة على أن دورها, إنما يتحدد فقط في نطاق الأسرة وتربية الأبناء, دون مشاركة حقيقة في المجتمع .

ثالثاً : المعوقات المؤسسية :

لم يتوافر لدى بعض الدول الآليات الوطنية، التي تهتم بقضاء المرأة والدفاع عنها في ظل عدم اهتمام حكومي أو مجتمعي بإنشاء تلك الآليات.